Document: EB 2016/118/R.22
Agenda: 11(d)
Date: 18 August 2016
Distribution: Public
Original: French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق
بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى المملكة المغربية من أجل مشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Patrick Herlant
مدير البرنامج القطري
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 2635 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.herlant@ifad.org

شكيب النماوي
مسؤول البرنامج القطري
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 537633080 212+
البريد الإلكتروني: c.nemmaoui@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة عشرة بعد المائة
روما، 21-22 سبتمبر/أيلول 2016

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **i**

موجز التمويل **iii**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– السياق الوطني والتنمية والفقر في المناطق الريفية 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 3

ثانيا– وصف المشروع **3**

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 3

باء– الهدف الإنمائي للمشروع 4

جيم– المكونات/النتائج 4

ثالثا– تنفيذ المشروع **6**

ألف– النهج 6

باء– الإطار التنظيمي 6

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة 6

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **7**

ألف– تكاليف المشروع 7

باء– تمويل المشروع 8

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال– الاستدامة 9

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **10**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 10

باء– المواءمة والتنسيق 11

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 11

دال– الانخراط في السياسات 11

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **12**

سابعا– التوصية **12**

الذيول

الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

=:

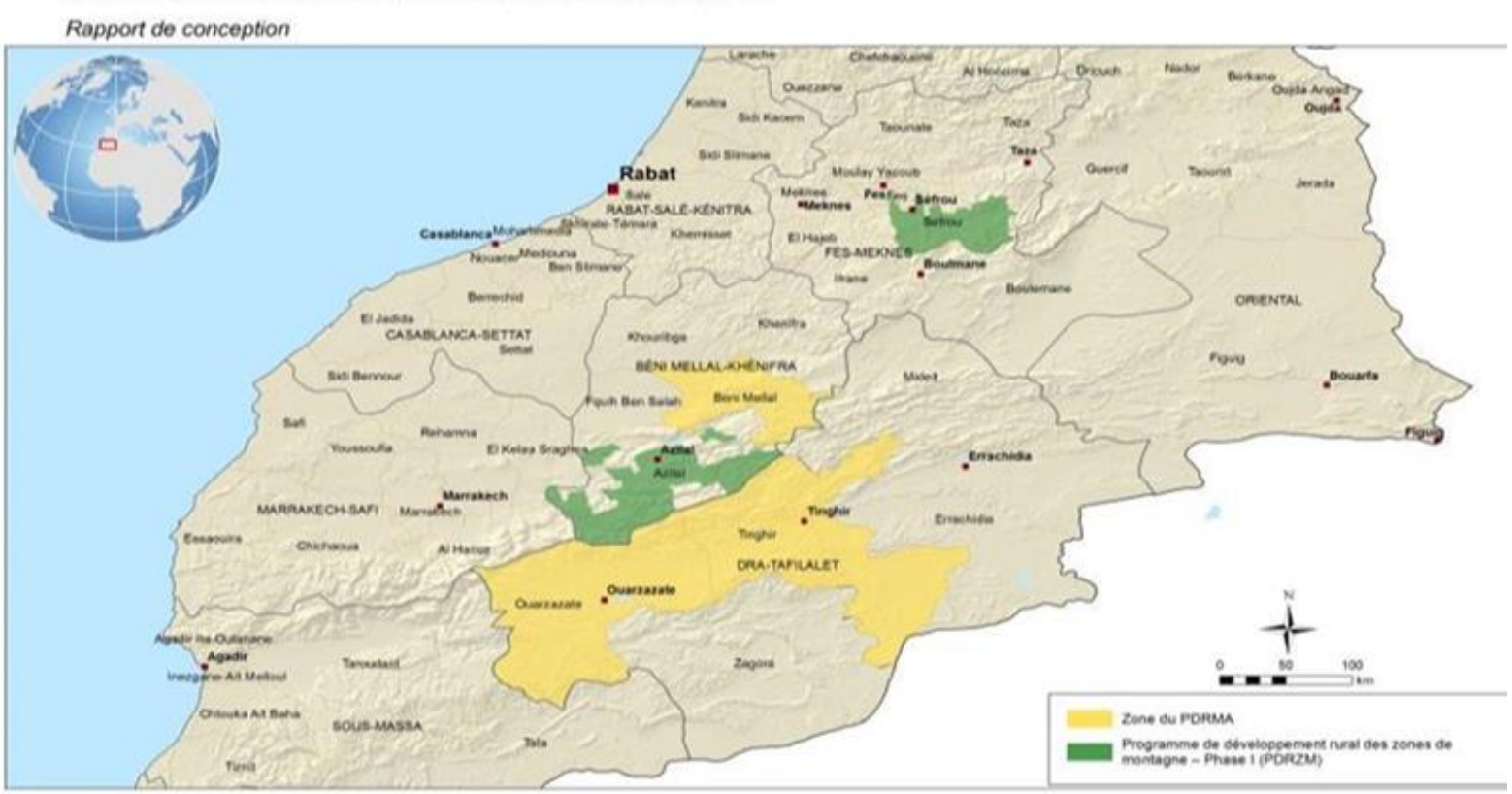

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المملكة المغربية
مشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض/المتلقي:	المملكة المغربية
الوكالة المنفذة:	وزارة الفلاحة والصيد البحري
التكلفة الكلية للمشروع:	61.3 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق: (بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2016-2018)	45.1 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 40.61 مليون يورو تقريبا)
قيمة منحة الصندوق: (بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2016-2018)	1.4 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 1.29 مليون يورو تقريبا)
شروط قرض الصندوق:	عادية: مدة القرض 15 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 5 سنوات، بفائدة سنوية نسبتها 100 في المائة من سعر الفائدة المرجعي في الصندوق
التمويل بأثر رجعي:	بالنسبة للنفقات المتعلقة بالمشروع ما يصل إلى 000 360 يورو (ما يعادل 000 400 دولار أمريكي) متكبدة في الفترة بين التوقيع على اتفاقية التمويل ودخولها حيز التنفيذ
مساهمة المقترض/المتلقي:	13.6 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 12.25 مليون يورو تقريبا)
مساهمة المستفيدين:	1.2 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 1.08 مليون يورو تقريبا)
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	الصندوق

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى المملكة المغربية من أجل مشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس، على النحو الوارد في الفقرة 36.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى المملكة المغربية من أجل مشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- السياق الوطني والتنمية والفقر في المناطق الريفية

1- **الخلفية الاقتصادية**. المغرب بلد متوسط الدخل وصل عدد سكانه إلى نحو 33.6 مليون نسمة في عام 2015 (50 في المائة من النساء)، ومتوسط معدل النمو السكاني في تراجع صاف (1.05 في المائة). ويعيش ما يقرب من 40 في المائة من المواطنين في المناطق الريفية. ويتسم النمو الاقتصادي في المغرب بتقلبات كبيرة نظرا لأن التغيرات في الإنتاج الزراعي تعتمد على الظروف المناخية. وبين عامي 2013 و2015، بلغ متوسط النمو الاقتصادي 3.8 في المائة في السنة، والتضخم 1.3 في المائة، والبطالة 9.6 في المائة. وفي ضوء الجفاف الذي ضرب المغرب في نهاية فبراير/شباط 2016، يتوقع بنك المغرب انخفاض النمو الاقتصادي إلى 1 في المائة، وتقلص الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. ولا يزال القطاع الزراعي مهما للاستقرار الاقتصادي الكلي الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتمد معدل النمو الزراعي بشكل كبير على الظروف المناخية، إذ يتراوح ما بين 18 في المائة في العام الذي يشهد أحوالا مناخية مواتية (2013) إلى -2.6 في المائة في عام يشهد أحوالا مناخية صعبة (2014). ويشكل القطاع 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و10 في المائة من الصادرات، ويوظف 43 في المائة من القوى العاملة.

2- **مخطط المغرب الأخضر** هو الإطار الاستراتيجي الوطني الذي يجب أن تدمج فيه جميع المشروعات القائمة على تنمية سلسلة القيمة. وأطلقت مخطط المغرب الأخضر في عام 2008، وحددت الاتجاه الاستراتيجي للتنمية الزراعية، وتهدف إلى: (1) غرس ديناميكية منسجمة ومتوازنة ومتطورة في القطاع الزراعي تراعي الاحتياجات المحددة للقطاع؛ (2) الاستفادة من التقدم المحرز وتعظيم الإمكانات. وتأخذ استراتيجية مخطط المغرب الأخضر نهجا شاملا، يشمل الأهداف المحددة لجميع أصحاب المصلحة، استنادا إلى ركيزتين أساسيتين هما: الزراعة الحديثة (الركيزة الأولى) والزراعة القائمة على التضامن (الركيزة الثانية). وتتوخى الركيزة الثانية دعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل: (1) تحديث ودمج زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الخاصة بالمنتجات كوسيلة للحد من الفقر من خلال استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية؛ (2) تطوير مصادر بديلة للدخل.

3- **الفقر**. انخفض معدل الفقر في المغرب في المناطق الريفية من 25 في المائة في عام 2004 إلى 14.5 في المائة في عام 2007. ومع ذلك، فإنه لا يزال أعلى أربع أو خمس مرات من معدل الفقر في المناطق الحضرية. وتعد المحافظات التي تقع في المناطق الجبلية من بين الأكثر فقرا، حيث تزيد معدلات الفقر في بعضها عن 150 في المائة من متوسط المعدل الوطني. وانخفض معدل الهشاشة في نفس الفترة، من 22.8 في المائة إلى 17.5 في المائة على المستوى الوطني، ومن 16.6 في المائة إلى 12.7 في المائة في المناطق الحضرية، ومن 30.5 في المائة إلى 23.6 في المائة في المناطق الريفية (اللجنة العليا للخطة، 2007). وهناك مشاكل كثيرة تؤدي إلى استمرار ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية، وخاصة في المناطق الجبلية. وأهم هذه المشاكل ما يلي: (1) آثار تغير المناخ (الفيضانات المدمرة و/أو الجفاف الممتد لعدة سنوات)؛ (2) ارتفاع نسبة الأمية الذي يمنع الوصول إلى المعلومات وتقنيات الإنتاج وإضافة القيمة الجديدة؛ (3) نقص الخدمات المالية؛ (4) أوجه القصور في التسيير المحلي؛ (5) عدم كفاية التنظيم المهني وضعف الروابط بين المهن، وحداثة المنظمات الزراعية المهنية القائمة وضعف أطرها؛ (6) عدم الاهتمام بشكل كاف ومناسب بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ (7) ضعف الروابط بين الزراعة والصناعة؛ (8) مشاكل الوصول إلى الأسواق.

4- فيما يتعلق بتعزيز **المساواة بين الجنسين** وتمكين المرأة، فقد تم إحراز تقدم كبير في هذا المجال في المغرب نتيجة السياسات التي تنفذها الحكومة. وشهد مؤشر المساواة بين الجنسين تحسنا عاما على جميع مستويات التعليم بين عامي 1990 و2014، وخاصة في المناطق الريفية حيث زاد المؤشر بأكثر من الضعف نتيجة توفير الدعم الاجتماعي (من 41.6 في المائة في الفترة 1990–1991 إلى 89.6 في المائة في الفترة 2013–2014). وفي عام 2016، وفقا لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، كانت هناك ثلاثة ملايين امرأة في وظائف رسمية، 59 في المائة منهن في المناطق الريفية. ومع ذلك، لا تزال النساء صاحبات المشروعات في المناطق الريفية يواجهن حواجز عند بدء المشروعات أو تنميتها، بما في ذلك صعوبة الحصول على التمويل والمعلومات والتدريب والبنية التحتية للدعم.

5- **التنمية الزراعية**. يتميز المغرب بأن لديه نوعين من الزراعة: (1) الزراعة الحديثة في المناطق المروية (20 في المائة من الأراضي المزروعة)، ذات الإنتاجية العالية بسبب التقنيات الحديثة؛ (2) الزراعة التقليدية المنتجة للغذاء، التي تمارس في الأراضي الزراعية البعلية المحرومة، المعروفة باسم المناطق "البور"، والمناطق الجبلية والواحات، والتي تشكل معا 80 في المائة من الأراضي الزراعية. وفي ضوء هذا التنوع الكبير، تتناول مخطط المغرب الأخضر الاحتياجات المتنوعة لجميع المزارعين والمعوقات التي تواجههم من خلال نهجين (الركيزة الأولى والثانية الوارد وصفهما أعلاه). ومن أجل ضمان الاستدامة، ستكون عمليات التجمع على مستوى المجتمعات المحلية في أساس مشروعات مخطط المغرب الأخضر الشاملة لتحديد المشروعات الممولة من الصندوق. ويعتبر ذلك نموذجا مبتكرا لتنظيم المزارعين حول الجهات الفاعلة من القطاع الخاص أو المنظمات المهنية ذات القدرات الإدارية القوية. وهي شراكة تحقق فائدة لجميع الأطراف بين المنتجين عند المنبع والمصالح التجارية والصناعية عند المصب تساعد على التغلب على القيود المتعلقة بالهياكل المجزأة لحيازة الأراضي وضمان استفادة العمليات المجمعة من تقنيات الإنتاج والتمويل الحديثة وإمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، قدم المغرب

أيضا دعما ومساعدات (في شكل مساعدة شاملة ومساعدة لمشروعات التجميع) من خلال صندوق التنمية الزراعية.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

6- يتواءم مشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس على المدى الطويل مع برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية، الذي اشترك في تخطيطه الصندوق وحكومة المغرب وسيتم تمويله وتنفيذه على مراحل متتالية. ويسمح نهج البرنامج هذا بتخطيط الاستثمارات والتنبؤ بها بشكل أفضل فضلا عن التزام يمكن التنبؤ به من جانب الصندوق بوصفه الرائد في مجال تنمية المناطق الجبلية. ويسعى نهج البرنامج هذا كذلك إلى تعزيز فعالية الاستثمارات من خلال التنسيق بشكل أفضل بين مختلف أصحاب المصلحة على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية. وسوف يسمح للحكومة بتكرار هذه الاستثمارات وتوسيع نطاقها. وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية في عام 2015 في محافظتي أزيلال وصفرو، حيث تهدف المرحلة الأولى من هذا البرنامج الممتد لفترة 15 عاما إلى الحد من الفقر الريفي بنسبة 30 في المائة بحلول نهاية عام 2023.

7- ويتواءم مشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس مع الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي للصندوق في المغرب، ومخطط المغرب الأخضر للزراعة التضامنية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية واستراتيجية التنمية الريفية والجبلية الحالية في المغرب. وتتواصل أنشطة مشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس، شأنها شأن أنشطة المرحلة الأولى من برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية، طوال فترة التنفيذ لتحقيق مجموعة كبيرة من النتائج التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية وتراعي، قدر الإمكان، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية الريفية، تلك التي يمكن أن تستفيد من تمويل الصندوق.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

8- تغطي منطقة المشروع ثلاثة أقاليم وهي ورزازات وتنغير وبني ملال وينفذ في 18 مجتمعا ريفيا يبلغ عدد سكانها حوالي 000 182 نسمة (700 26 أسرة). وسوف يركز نهج الاستهداف على ما يلي: (1) الاستهداف الجغرافي للمناطق ذات معدلات عالية من الفقر والهشاشة والموارد الطبيعية المعرضة لآثار تغير المناخ الشديد (الفيضانات المدمرة أو الجفاف المتكرر)؛ (2) الاستهداف الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الريفية ذات مستويات عالية من الفقر والهشاشة (جيوب الفقر)؛ (3) الاستهداف المؤسسي لقدرات المنظمات المهنية للمشاركة في وضع الأولويات وتنفيذها؛ (4) استهداف القدرة لتعزيز إدماج المرأة والشباب.

9- وتتألف المجموعة المستهدفة من أربع فئات: (1) أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يحققون دخلا في المزارع التي تقل مساحتها عن هكتارين مرويين أو عن 10 هكتارات من أراضي الزراعة البعلية؛ (2) صغار منتجي

الماشية الذين يحققون دخلا من الرعي الزراعي و/أو الرعي القائم على تنقل الماشية الذين يمتلكون قطيعا لا يزيد حجمه عن 50 رأسا من الأغنام و/أو الماعز، بما في ذلك سكان الغابات الذين يستمدون جزءا من دخلهم من منتجات الغابات ضمن لوائح نظام الحراجة؛ (3) مجموعات من النساء اللواتي يترأسن الأسر وأفراد الأسر التي لا تمتلك أرضا ولديهم معرفة عملية بالأنشطة الزراعية وغير الزراعية؛ (4) الشباب العاطل من النساء والرجال الذين لديهم الدافع للحصول على تدريب عملي لمساعدتهم على إقامة أنشطتهم المدرة للدخل.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

10- إن الهدف العام من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق في المغرب هو المساهمة في الحد من الفقر (بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2023)، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف في المناطق الجبلية. وتتمثل الأهداف المحددة لمشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس في تعزيز قدرات السكان المستهدفين لتحسين دخولهم من خلال تعزيز سلاسل القيمة، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وتنويع مصادر دخلهم (انظر الإطار المنطقي المرفق في الذيل). والنتائج المتوقعة هي: (1) تحسين الإنتاج، من حيث الكمية والنوعية، بدون وضع ضغوط بشرية أكبر على الموارد الطبيعية؛ (2) إضافة قيمة لمنتجات سلاسل القيمة المستهدفة وزيادة دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومنتجي الماشية؛ 3) وصول الفئات المحرومة، بما في ذلك النساء و"صغار المزارعين الذين لا يملكون أرضا"، إلى الأنشطة الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل؛ 4) حماية الأراضي الزراعية ضد التآكل بسبب المياه وتغير المناخ، وتحسين الغطاء النباتي في المناطق الحراجية؛ 5) تعزيز المنظمات المهنية وإدارتها المستدامة والموارد الطبيعية والبنية التحتية التي يضعها المشروع.

جيم- المكونات/النتائج

11- سيتم تنفيذ المشروع من خلال مكونين تقنيين: المكون 1: "تنمية سلسلة القيمة الزراعية وإضافة القيمة"، والمكون 2: "إنشاء مرافق الري وحفظ الأراضي الزراعية وبناء طرق زراعية".

12- وأهداف عمليات **المكون 1** هي: (1) زيادة الإنتاج والتجهيز والتسويق؛ (2) رفع مستوى الموارد البشرية لإدارة وصيانة البنية التحتية؛ 3) تدريب المزارعين القادة على نقل حزم التكنولوجيا الفعالة والمقبولة السعر والمستدامة؛ (4) إدماج المرأة ضمن إطار للتنمية المستدامة لرأس المال البشري والمساواة بين الجنسين؛ (5) حفظ وتجديد تغطية المحاصيل المنتجة استجابة لتأثيرات تغير المناخ. ويتألف المكون 1 من ثلاثة مكونات فرعية هي: (1) سلاسل القيمة النباتية؛ (2) سلاسل القيمة الحيوانية؛ (3) تنويع الدخل.

(1) **المكون الفرعي 1: سلاسل القيمة النباتية.** ستقوم أنشطة المشروع بما يلي: (أ) إنشاء بساتين جديدة لإنتاج التفاح واللوز والكرز؛ (ب) تجديد البساتين القائمة؛ (ج) توسيع زراعة البطاطس في مناطق جديدة وزيادة الإنتاج الحالي من البطاطس؛ (د) نقل حزم التكنولوجيا لتحقيق إنتاج أكثر كفاءة لتعزيز الممارسات في كل من البساتين الجديدة والقائمة؛ (هـ) إنشاء وحدات التعبئة والتجهيز والتخزين وتوفير التدريب للتعاونيات.

(2) **المكون الفرعي** 2: **سلاسل القيمة الحيوانية**. تكتسي تنمية الإنتاج الحيواني في منطقة جبال الأطلس أهمية بالغة لسبل كسب عيش أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف تركز أنشطة المشروع أساسا على: (أ) تطوير عمليات كثيفة لتربية الأغنام والماعز؛ (ب) إنشاء وتجهيز منابع المياه من خلال توجيهات لتحسين الممارسات والإنتاجية بدعم من الجمعية الوطنية لمربي الأغنام والماعز، فضلا عن اعتماد زراعة حفظ الموارد وممارسات الإراحة الأفضل للأراضي؛ (ج) دعم تنمية إنتاج الألبان من خلال وضع وتوفير توجيهات بشأن مراكز التجميع؛ (د) تطوير سلسلة القيمة الخاصة بالعسل من خلال توزيع حزم البدء لمربيي النحل المنضمين في تعاونيات.

(3) **المكون الفرعي 3: تنويع مصادر الدخل**. سوف تركز الأنشطة التي يمولها المشروع أساسا على دعم إطلاق المشروعات الصغيرة المدرة للدخل من خلال: (أ) تدريب عملي على الإدارة التقنية والمالية للمشروعات الصغيرة؛ (ب) الدعم لشراء معدات والوصول إلى التمويل. وسوف تستهدف أنشطة تنويع الدخل أيضا على وجه التحديد مستخدمي الغابات و/أو أولئك الذين يعيشون بالقرب من المناطق الحراجية من خلال توزيع أفران متطورة بهدف تخفيف الضغط على الموارد الحراجية المستخدمة كوقود للاحتراق.

13- **المكون 2: إنشاء مرافق الري وحفظ الأراضي الزراعية وتنمية الطرق الزراعية**. على الرغم من الجهود والأنشطة الكبيرة المضطلع بها في إطار عدد من المشروعات الإنمائية لتحسين شبكات الري الصغيرة والمتوسطة في هذه المحافظات، لا تزال هناك احتياجات أخرى قائمة في مجال إعادة التأهيل. ويتألف هذا المكون من ثلاثة مكونات فرعية هي: (1) إنشاء مرافق الري؛ (2) حفظ الأراضي الزراعية ضد تآكل التربة؛ (3) بناء طرق زراعية.

(1) **المكون الفرعي 1: إنشاء مرافق الري**. سوف تستفيد من المشروع منطقة مروية تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 780 2 هكتارا. وسوف تشتمل الأنشطة التي يمولها المشروع على ما يلي: (أ) دراسات جدوى وتنفيذ؛ (ب) تعزيز قنوات الري بالخرسانة؛ (ج) بناء القدرات لرابطات مستخدمي المياه الزراعيين في مجال إدارة وصيانة موارد الري؛ (د) الحفاظ على الموارد المائية وتحسين كفاءة الري.

(2) **المكون الفرعي 2: حفظ الأراضي الزراعية ضد تآكل التربة**. وستتم الحماية من خلال العمل على إصلاح منحدرات صرف المياه وآثار مسار الفيضانات، وتحقيق الاستقرار في الوديان وسدود الأودية، واحتجاز أحمال الترسبات وتقييدها. وتستند التصميمات إلى مباني بأكياس من الحجارة.

(3) **المكون الفرعي 3: بناء طرق زراعية**. سوف يركز المشروع على الأولويات التي يضعها السكان من خلال مجتمعاتهم لتمويل بناء الطرق الزراعية (حوالي 144 كيلومترا) لربط مناطق الإنتاج الزراعي بمصانع التجهيز والمراكز التجارية. وعلى امتداد الطرق الحالية، ستعطى الأولوية لإصلاح القطع التي تعرضت للضرر والمعابر المائية. وسيتم النظر أيضا في فتح مسارات جديدة في بعض المناطق.

ثالثا- تنفيذ المشروع

ألف- النهج

14- سيتبع المشروع نهج وزارة الفلاحة والصيد البحري الخاص بالتنمية الزراعية والريفية، بما في ذلك في المناطق الجبلية، الذي يتميز بما يلي: (1) طبيعة الإقليم، الذي يرتكز على فئات اجتماعية وإقليمية متماسكة؛ (2) طابعها التشاركي الذي يضع ممثلي السكان في قلب التنفيذ؛ (3) إدماجها المكاني من حيث التكامل والترابط بين أصحاب المصلحة؛ (4) تطويرها لسلاسل القيمة، على أساس تكامل رأسي عند المنبع والمصب. وفي عمليات تطوير سلاسل القيمة ستعطي الأولوية لتطوير أضعف الحلقات في سلاسل القيمة النباتية والحيوانية الرئيسية ويعزز قدرة نظم الإنتاج على الصمود أمام المخاطر المناخية من أجل تحقيق تحسن كبير ومستدام في دخل المزارعين من الرجال والنساء والشباب وفرص عملهم، ولتشجيع حفظ الموارد الطبيعية، التي تعتبر أساسية لبقاء السكان.

باء- الإطار التنظيمي

15- ستكون وزارة الفلاحة والصيد البحري مسؤولة عن إدارة مشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس من خلال مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التابعة لها. وستضمن التنسيق وحدة مركزية لتنسيق المشروع تابعة للمديرية ومتصلة بالميدان من خلال وحدة إقليمية لإدارة المشروع في كل محافظة. وسوف تضمن المديريات الجهوية للفلاحة التنسيق والرصد على مستوى الإقليم. وسيقوم مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي في ورزازات، والمدير الجهوي للفلاحة في بني ملال بدور مدير المشروع ودور المنسق الفرعي للإنفاق لتنفيذ الأنشطة في مناطقهما. وسيتم إنشاء لجان توجيهية للمشروع على مستوى المحافظات وعلى المستوى المركزي.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة

16- سيتم وضع نظام لرصد وتقييم المشروع من أجل: (1) الاستجابة في الوقت المناسب لتلبية احتياجات الصندوق (على وجه الخصوص لنظام إدارة النتائج والأثر) ومختلف أصحاب المصلحة في الحكومة من حيث الحصول على معلومات عن أنشطة المشروع، والنتائج الفورية والآثار قصيرة وطويلة الأجل؛ (2) توليد وتنظيم ونشر المعلومات المطلوبة للتوجيه الاستراتيجي. ولتحقيق ذلك، سيحظى المشروع بدعم من خلال مساعدة تقنية منذ البداية للمساعدة في التنسيق، والتحقق من الإطار المنطقي ومؤشراته، وإعداد كتيب الرصد والتقييم بما في ذلك منهجية جمع البيانات وتحليلها، والاختصاصات ذات الصلة بالدراسات اللازمة وكذلك تطوير تطبيق للحساب. وبالإضافة إلى منهجيات تبادل المعلومات الانتقالية، سيتم تزويد المشروع بمنصة على الإنترنت تسمح بتبادل النتائج بين مختلف هيئات المشروع والشركاء والمستفيدين.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

17- **الإدارة المالية.** خلص الصندوق من تجاربه في البلد إلى أن نظام المالية العامة في المغرب ينظمه إطار قانوني وتنظيمي مفصل جدا ويوفر ضمانات قوية وشاملة من الموثوقية والشفافية. وخضع نظام الإدارة

المالية لتقييم من أجل التحقق من امتثاله لمتطلبات المخاطر الائتمانية في الصندوق، وخلص إلى أن القدرات والإجراءات والنظم القائمة في الهيئات الحكومية لا تشكل أي مخاطر كبيرة.

18- ونظام إدارة المشروع في الصندوق مدمج في الوقت الحالي في النظام الوطني للمحاسبة العامة، الذي يستخدم برمجية "التدبير المندمج للنفقات" عالية الأداء. ويتم تحديث هذه البرمجية وفقا للوائح المحاسبة العامة، وتجرى ضوابط وتوازنات بين الوزارات التقنية ووزارة الاقتصاد والمالية. وسيتم تطوير نظام حاسوبي للمحاسبة والإدارة المالية على مستوى الوحدة المركزية لتنسيق المشروع لضمان الرصد المالي المنتظم لأداء المشروع وإعداد القوائم المالية التي تفي بمتطلبات الصندوق الدنيا من المعلومات.

19- **التوريد.** يفي نظام التوريد في المغرب بالمبادئ الأساسية الواردة في المبادئ التوجيهية للتوريد الخاص بالمشروعات في الصندوق. وتشمل هذه المبادئ المنافسة المفتوحة، والإنصاف، والحياد، والنزاهة، والشفافية، والتسيير الرشيد، وتدابير مكافحة الفساد. وفي السنوات الأخيرة، أعد المغرب عددا من الأدوات لتعزيز الالتزام بهذه المبادئ، بما في ذلك برمجية "التدبير المندمج للنفقات"، واعتماد لوائح جديدة بشأن التوريد وتعزيز الضوابط المالية، بما في ذلك من خلال مراجعات داخلية تجريها وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الاقتصاد والمالية ومراجعات خارجية تجريها المفتشية العامة للمالية.

هاء- الإشراف

20- سوف يشرف الصندوق على المشروع سنويا ويجري استعراض منتصف المدة بالاشتراك مع وزارة الفلاحة والصيد البحري ومع وحدات إدارة وتنسيق المشروع في نهاية السنة الثالثة.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

21- تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع على مدى سبع سنوات ما يقرب من 61.3 مليون دولار أمريكي. وتقدر التكاليف الأساسية بما يقرب من 55.1 مليون دولار أمريكي، أي 90 في المائة من التكلفة الإجمالية، في حين تشكل تكاليف الاستثمار ما يقرب من 58.1 مليون دولار أمريكي أي 95 في المائة من التكلفة الإجمالية.

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب المكون والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		*منحة الصندوق*		*المستفيدون*		*المقترض/الجهة النظيرة*		*المجموع*	
المكون	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
1- تنمية سلسلة القيمة الزراعية وإضافة القيمة	20 792	75.8	141	0.5	1 155	0.5	5 349	19.5	27 436	44.8
2- إنشاء مرافق الري وحفظ الأراضي الزراعية وبناء طرق زراعية	21 161	79.2	212	0.8	–		5 343	20.0	26 717	43.6
3- إدارة المشروع والدعم المؤسسي والتعاون بين بلدان الجنوب	3 127	44.1	1 068	15.1	–		2 902	40.9	7 097	11.6
المجموع	45 080	73.6	1 422	2.3	1 155	1.9	13 594	22.2	61 250	100

باء- تمويل المشروع

22- سيتم تمويل المشروع من خلال: (1) الصندوق، بمساهمة تتألف من قرض بمعدل فائدة عادي قيمته 40.61 مليون يورو (أي ما يعادل 45.1 مليون دولار أمريكي، أو 73.6 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع) في إطار دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 2016–2018، ومنحة قيمتها 1.29 مليون يورو (ما يعادل 1.4 مليون دولار أمريكي، أو 2.3 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع) في إطار دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 2016–2018 (1 مليون دولار أمريكي لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وحوالي 0.4 مليون دولار أمريكي لتعزيز القدرات القائمة وتنفيذ المشروع)؛ (2) الحكومة، بمساهمة قيمتها تقدر بنحو 12.25 مليون يورو (أي ما يعادل 13.6 مليون دولار أمريكي، أو 22.2 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع) لتغطية دفع الرواتب والتكاليف المتكررة، واستخدام المباني والإعفاء من الضرائب والرسوم على السلع والخدمات وعلى عقود العمل والأنشطة ذات الصلة؛ (3) المستفيدين من المشروع، بمساهمة قيمتها 1.08 مليون يورو (أي ما يعادل 1.2 مليون دولار أمريكي، أو 1.9 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع).

23- وسيخصص ما يقرب من 0.4 مليون دولار أمريكي من أموال المنحة لتمويل العمليات التحضيرية قبل تنفيذ المشروع عن طريق بناء القدرات للشركاء الوطنيين، والدراسات التقنية بشأن سلاسل القيمة الخاصة بالمنتجات، ودعم مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية ووحدات إدارة المشروع في الأقاليم الثلاثة وهي بني ملال وورزازات وتنغير، بما في ذلك لوضع نظام الرصد والتقييم. وسوف يمول قرض الصندوق في المقام الأول الأنشطة التي تسهم في تنمية سلاسل القيمة النباتية والحيوانية عند المنبع والمصب. وسيهدف مبلغ قدره 900 000 مليون يورو (ما يعادل 1 مليون دولار أمريكي) مخصصة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى بناء وتبادل خبرات المغرب ودرايته في مجال التنمية الزراعية والريفية.

24- وكاستثناء للشروط العامة، هناك اعتماد للتمويل بأثر رجعي لما يصل إلى 360 000 يورو (أي ما يعادل 400 000 دولار أمريكي)، يقابل مبلغ أموال المنحة لبناء القدرات وتنفيذ المشروع، من تاريخ التوقيع على اتفاقية التمويل حتى دخولها حيز التنفيذ، ويقابل النفقات المتكبدة في إطار الفئة 3 "التدريب والمساعدة

التقنية" والفئة 4 "الدراسات والاتفاقيات" من جدول المخصصات الوارد في الملحق 2 من اتفاقية التمويل. وستقدم الحكومة تمويلا مسبقا لهذه النفقات وسوف تستردها بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بشرط أن تستوفي نفقات التمويل بأثر رجعي معايير الواردة في البند 4–8 من الشروط العامة.

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		*منحة الصندوق*		*المستفيدون*		*المقترض/الجهة النظيرة*		*المجموع*	
فئة الإنفاق	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
1- المرافق والأشغال	22 584	76.7	0	0	970	3.3	5 888	20.0	29 442	48.1
2- المعدات والمركبات والمواد	12 999	78.9	0	0	185	1.1	3 296	20.0	16 480	26.9
3- التدريب والمساعدة التقنية	6 591	68.9	1 261	13.2	0	0	1 713	17.9	9 565	15.6
4- الدراسات والاتفاقيات	1 885	71.4	161	6.1	0	0	595	22.5	2 641	4.3
5- التكاليف المتكررة	1 021	32.7	0	0	0	0	2 101		3 123	5.1
المجموع	**45 080**	**73.6**	**1 422**	**2.3**	**1 155**	**1.9**	**13 594**	**22.2**	**61 250**	**100**

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

25- بناء على هذه الفرضيات، سيكون معدل العائد الاقتصادي الداخلي للمشروع قدره 16.8 في المائة، وهو أعلى بكثير من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال (10 في المائة)، وبالتالي يعتبر مرضيا للغاية، لا سيما وأنه لا يأخذ في الاعتبار عددا من الفوائد الإضافية. وتشمل فوائد من أنشطة الدعم لمركزي تجميع الحليب في مناطق المشروع، ومن عدد من أنشطة المساعدة التقنية، ومن تحسين مرافق التعبئة وتعزيز بعض التعاونيات. وبالإضافة إلى ذلك، لم توضع في الاعتبار الفوائد الناتجة عن الانخفاض في تكاليف المعاملات من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والتكنولوجيات، وتحسين الظروف المعيشية، والنظافة العامة والغذاء للمجموعة المستهدفة لأنه من الصعب قياسها كميا.

دال- الاستدامة

26- سيتم ضمان استدامة نتائج المشروع بعد إنجاز المشروع من خلال: (1) صغار المزارعين المستقلين، ومنتجي الماشية ومربيي النحل الذين استفادوا من التدريب والمساعدة في تنظيم أنفسهم في مجموعات وتعاونيات وجمعيات معنية بالثروة الحيوانية؛ (2) دعم الجمعية الوطنية لمربي الأغنام والماعز بوصفها الرابطة الجماعية لسلسلة القيمة الخاصة بمنتجي الأغنام والماعز عند المصب؛ (3) إقامة شراكات مع القطاع الخاص لإضافة قيمة لسلاسل القيمة الزراعية. وسوف تُكفل الاستدامة الاقتصادية للمشروع بالطلب الوطني والدولي العالي على منتجات سلاسل القيمة (التفاح، واللوز، والزعفران، والبطاطس، والحليب، ولحوم الماعز والأغنام عالية الجودة، والعسل). وبالإضافة إلى ذلك، بما أن المشروع سيُنفذ على مدى سبع سنوات، سيكون هناك وقت لتوحيد النتائج. ومن خلال تنمية سلاسل القيمة النباتية والحيوانية وإضافة قيمة لها، عند المنبع والمصب، سيزيد مشروع التنمية الريفية في جبال الأطلس العرض بشكل كبير لتلبية الطلب.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

27- وضعت المخاطر التالية في الاعتبار:

- عدم كفاية الموارد البشرية بين الهيئات المنفذة. وسيتم التخفيف من هذه المخاطر عن طريق استخدام المساعدة التقنية متعددة التخصصات بشكل منتظم وتعزيز الخدمات التقنية للوكالات المنفذة.
- عدم كفاية عوامل المساعدة التشغيلية، وخاصة المركبات. وسيتم التخفيف من هذه المخاطر عن طريق دمج هذه الاحتياجات في اتفاقيات المساعدة التقنية وشراء ونشر مركبات على الوكالات المنفذة عند الحاجة.
- تأخيرات في التنفيذ والصرف. وسيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال فترة تنفيذ المشروع البالغة سبع سنوات والجدول الزمني المتسارع للمرحلة التحضيرية (خطط التنفيذ، والمسوحات الأساسية، ومنظمات المزارعين).
- التحديات التي قد تنشأ في التنسيق بين شركاء متعددين. وسيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال اتفاقيات شراكة دقيقة ورصد صارم، وتشكيل لجان تقنية وتوجيهية تضم جميع الشركاء وتحويل لكل شريك الأموال اللازمة لتنفيذ الأنشطة.
- الاضطرابات المحتملة للبيئة الطبيعية نتيجة الأثر البيئي للأعمال والأنشطة في منطقة المشروع. وهذه المخاطر منخفضة نظرا لأن مشروع إضافة القيمة على امتداد سلسلة القيمة سيتبع دراسات جدوى وتقييمات للأثر البيئي ويفي بالمبادئ التوجيهية البيئية الوطنية. وسوف تدمج نظم الري تدابير حفظ الأراضي الزراعية.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

28- استند البرنامج القطري للصندوق منذ عام 2009 إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومخطط المغرب الأخضر، اللتين تهدفان إلى الحد من الفقر في المغرب. وتعتبر استراتيجية المغرب الجديدة ونهجه بشأن العمليات في المناطق الريفية والجبلية الإطار المرجعي الثاني لمشروعات التنمية في المناطق الجبلية. وهي تهدف إلى تقليص الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية، وتنمية الإمكانات الاقتصادية للمناطق الريفية، وتعزيز القدرة على توليد الدخل، والبناء على الإمكانات الزراعية وغير الزراعية مع مراعاة الحاجة إلى حفظ الموارد الطبيعية، وتسريع الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى المناطق الريفية والجبلية المعزولة، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز جهود الحكومة التي تركز على نظم إيكولوجية جبلية وواحات محددة.

29- ويتواءم المشروع بشكل كامل مع سياسات الصندوق الحالية، وخاصة الإطار الاستراتيجي للفترة 2016-2025، والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستهداف، واستراتيجية التعاون مع القطاع الخاص. وكان برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق في المغرب يغطي أساسا الفترة

2009–2014؛ وأكد استعراض منتصف المدة لعام 2012 الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد وتحققت السلطات المغربية من أهمية أهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لما بعد عام 2014، مما أدى إلى تمديده حتى عام 2020.

باء– المواءمة والتنسيق

30- إن مخطط المغرب الأخضر برنامج متعدد المانحين. ويمول البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومؤسسة تحدي الألفية الأمريكية، وبنك التنمية الألماني KfW، وبنك الاستثمار الأوروبي، ضمن غيرهم مشروعات في الوقت الحالي في إطار مخطط المغرب الأخضر. وبالتالي، هناك مجال لإقامة أوجه تآزر وتكامل مع المشروعات الأخرى.

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق

31- يتضمن المشروع عددا من الابتكارات، وخاصة في مجالات تنمية سلاسل القيمة (إدخال الزعفران، وتعزيز الكرز)، وإدخال أدوات تنفيذ مبتكرة (المدارس الحقلية وفرق العمل) وتشجيع الزراعة التي تراعي حفظ الموارد. وفيما يتعلق بتوسيع النطاق، سيستند المشروع إلى الدروس المستفادة من المشروعات الأخرى المنفذة في المناطق الجبلية في المغرب، وسوف يكرر ويوسع نطاق العمليات الناجحة في ثلاثة أقاليم إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر تنفيذ المشروع منصة مرجعية لمساعدة الحكومة المغربية على تعزيز استراتيجيتها الإنمائية للمناطق الجبلية، وبشكل أكثر تحديدا استخدام نُهج التنمية الشاملة في هذه المناطق، وتطوير سلاسل القيمة الزراعية الخاصة بهذه النظم الإيكولوجية، مما سيساعد بالتالي على زيادة دخل السكان المحليين.

دال– الانخراط في السياسات

32- وتم تشكيل فريق منذ عام 2010 في قطاع السياسات الزراعية بمشاركة من الجهات المانحة الرئيسية وتنظم أعماله مديرية الاستراتيجيات والإحصاء بوزارة الفلاحة والصيد البحري. وسيؤدي المكتب القطري للصندوق، الذي افتتح هذا العام، دورا هاما في الفريق العامل هذا المعني بتنسيق المعونة الإنمائية. كما أن الصندوق سيشجع الجهات المانحة الأخرى على إجراء مشاورات مع الحكومة بهدف الاضطلاع بتقييم مشترك لمخطط المغرب الأخضر لتحسين تأثيره وفعاليته واستدامته. وفي الوقت نفسه، بناء على طلب من الحكومة المغربية، وافق الصندوق على أن يمول، من خلال منحة في إطار المشروع الحالي، برنامجا للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف تبادل سياسات التنمية الزراعية الناجحة في المغرب مع البلدان الأفريقية التي قد تطلب المشاركة. والهدف من هذه المبادرة هو المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال دعم الزراعة المستدامة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. والمغرب في وضع جيد لتبادل تجاربه الناجحة ودروسه المستفادة مع البلدان الأفريقية، ولا سيما من تنفيذ مخطط المغرب الأخضر. وسيؤدي الصندوق دورا تيسيريا ويعزز الشراكات في هذا الصدد.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

33- ستشكل اتفاقية التمويل بين المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترد في الذيل الأول نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها.

34- والمملكة المغربية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

35- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا– التوصية

36- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرارات التالية:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى المملكة المغربية قرضا بشروط عادية تعادل قيمته أربعين مليون وستمائة وعشرة آلاف يورو (000 610 40 يورو) لمدة 15 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 5 سنوات على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى المملكة المغربية منحة تعادل قيمتها مليون ومائتي وتسعين ألف يورو (000 290 1 يورو) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Accord de financement négocié

Numéro du prêt: [introduire le numéro]

Numéro du don: [introduire le numéro]

Nom du Projet: Projet de Développement Rural des Montagnes de l'Atlas (PDRMA) ("le Projet")

Le Royaume du Maroc ("l'Emprunteur/Bénéficiaire")

et

Le Fonds International de Développement Agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

(désigné individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

Conviennent par les présentes de ce qui suit:

Préambule

A) ATTENDU que l'Emprunteur/ Bénéficiaire a sollicité du Fonds un prêt et un don pour le financement du Projet décrit à l'annexe 1 du présent Accord;

B) ATTENDU que le Fonds a accepté d'accorder un prêt et un don à l'Emprunteur/Bénéficiaire pour contribuer au financement du Projet, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent Accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (Annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (Annexe 2) et les clauses particulières (Annexe 3).

2. Les Conditions Générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009 ("les Conditions Générales") et leurs éventuelles modifications postérieures sont annexées au présent document. L'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'applique au présent Accord. Aux fins du présent Accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions Générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur/Bénéficiaire un prêt et un don (l'ensemble constituant "le Financement"), que l'Emprunteur/Bénéficiaire utilise aux fins de l'exécution du Projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent Accord.

Section B

1. Le montant du prêt est de quarante millions six cent dix mille EUR (40 610 000 EUR).

2. Le montant du don est d'un million deux cent quatre-vingts dix mille EUR (1 290 000 EUR).

3. Le prêt est accordé à des conditions ordinaires. Il est assorti d'un taux d'intérêt équivalant à cent pour cent (100%) du taux d'intérêt variable de référence déterminé chaque année par le Conseil d'administration et d'un délai de remboursement de quinze (15) ans, y compris un différé d'amortissement de cinq (5) ans. Il ne sera pas prélevé de commission d'engagement.

4. La monnaie de paiement au titre du service du prêt est l'Euro.

5. L'année fiscale débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.

6. Le remboursement du principal et le paiement des intérêts sont exigibles le 15 janvier et le 15 juillet.

7. La contribution de l'Emprunteur/Bénéficiaire sera d'un montant approximatif de 12 250 000 EUR correspondant à sa contribution au financement du Projet et des taxes générées par sa mise en œuvre.

La contribution des bénéficiaires est estimée à un montant approximatif de 1 080 000 EUR.

Section C

1. L'Agent principal du Projet est le Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime (MAPM).

2. La date d'achèvement du Projet est fixée au septième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du financement et la supervision du Projet.

Section E

1. Les éléments ci-dessous constituent des conditions préalables aux décaissements; celles-ci s'ajoutent à la condition prévue à la Section 4.02 b) des Conditions générales:

(i) L'Unité Centrale de Coordination du Projet (UCCP) et les Unités de Gestion Provinciale du Projet (UGPP) soient dotées dès le démarrage du Projet: (a) d'un logiciel de gestion comptable et financière répondant aux exigences du FIDA (comptabilité analytique et générale, gestion budgétaire, production automatisée des demandes de retrait/remboursement de fonds et des états financiers, gestion des

contrats); et (b) d'un manuel de procédures administratives, financières et comptables validé par le FIDA.

ii) Le Directeur Provincial de l'Agriculture de Béni Mellal (DPA) ait été nommé en qualité de directeur du Projet pour la province de Beni Mellal.

iii) Le Directeur de l'Office Régional de Mise en Valeur Agricole d'Ouarzazate (ORMVAO) ait été nommé en qualité de directeur du Projet pour les provinces de Ouarzazate et Tinghir.

2. À titre d'exception aux Conditions Générales, des dispositions sont prises en vue d'un financement rétroactif plafonné à 360 000 EUR, à partir de la date de signature du présent Accord et jusqu'à son entrée en vigueur, et correspondant aux dépenses effectuées au titre de la catégorie III "Formation et assistance technique" et de la catégorie IV "Études et conventions" du tableau d'affectation des fonds figurant à l'Annexe 2 du présent Accord. Les dépenses seront préfinancées par l'Emprunteur/Bénéficiaire et seront remboursées après l'entrée en vigueur du présent Accord, sous réserve que les dépenses effectuées au titre du financement rétroactif remplissent les critères d'admissibilité de la Section 4.08 des Conditions Générales.

3. Le présent Accord entrera en vigueur à la date de réception par le Fonds du décret du Chef du Gouvernement portant approbation de l'Accord de financement.

4. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour le FIDA:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italie

Pour l'Emprunteur/bénéficiaire:

Ministre de l'économie et des finances
du Royaume du Maroc
Ministère de l'économie et des finances
Boulevard Mohammed V
Quartier Administratif
Rabat, Maroc

Le présent Accord, en date du ___, a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur/Bénéficiaire.

ROYAUME DU MAROC

[Introduire le nom du représentant autorisé]
[Introduire son titre]

FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

Kanayo F. Nwanze
Président

Annexe 1

Description du Projet et dispositions relatives à l'exécution

Description du Projet

1. Zone du projet. Le Projet couvrira 18 communes rurales dans les trois provinces d'Ouarzazate, Tinghir, et Béni Mellal totalisant une population de 182.000 habitants.

2. Population cible. Le Projet bénéficiera aux ménages les plus pauvres, dans les zones montagneuses des trois provinces, composés: i) de petits agriculteurs dont le revenu principal provenant d'une exploitation agricole ne dépasse pas 2 ha en irrigué et 10 ha en agriculture pluviale; ii) de petits éleveurs dont le revenu provient principalement d'un élevage extensif ne dépassant pas 50 têtes ovines et caprines, y compris les riverains des forêts dont le revenu provient en partie de l'exploitation des produits forestiers; iii) de groupements de femmes chefs de ménages; et iv) de jeunes femmes et hommes sans emplois et motivés pour établir leurs propres activités génératrices de revenus. Le projet bénéficiera à environ 26 700 ménages.

3. Objectif global. Le Projet s'inscrit dans la stratégie de Développement de l'Espace Rural et des Zones de Montagne, du Plan Maroc Vert (PMV), et des objectifs stratégiques du Programme du FIDA au Maroc. Son objectif est de contribuer à réduire la pauvreté et améliorer les conditions de vie des populations rurales des zones de montagne.
4. Objectifs spécifiques. Le Projet vise à appuyer les populations cibles pour améliorer leurs revenus, à travers la mise à niveau des filières, l'amélioration de l'accès aux marchés, la gestion durable des ressources naturelles et la diversification des sources de revenus.

5. Effets et composantes. Les effets attendus du Projet sont: i) l'amélioration des revenus des groupes cibles par l'augmentation de la production et la valorisation des produits, et ii) la résilience des populations et des systèmes de production, qui seront renforcées á travers la gestion durable des ressources naturelles et les activités de diversification des sources de revenu.

Ces effets seront atteints par la mise en œuvre de deux composantes techniques.

5.1 Composante 1. "Développement et valorisation des filières agricoles"

Les interventions de cette composante visent: i) l'augmentation de la production, son conditionnement et sa commercialisation; ii) la formation d'agriculteurs leaders pour le transfert des paquets technologiques peu coûteux et durables; et iii) l'intégration des femmes dans le cadre d'un développement durable du capital humain et de l'équité hommes-femmes.

Cette composante se décline en 3 sous-composantes: i) filières végétales; ii) filières animales; et iii) diversification des sources de revenus.

<u>Sous-composante 1: Filières végétales</u>

En matière de développement des filières végétales, les actions du Projet concernent: i) la création de nouveaux vergers de pommiers, d'amandiers et de cerisiers (environ 1500 ha);ii) la réhabilitation des vergers existants (environ 1140 ha de pommiers); iii) l'extension de la culture de la pomme de terre (environ 140 ha) et l'intensification de cette culture sur environ 2.600 ha; iv) le transfert de paquets technologiques visant une meilleure conduite aussi bien des nouveaux vergers que de ceux existants; v) la mise en

place d'unités de conditionnement et de stockage; et vi) la formation et la constitution de nouvelles coopératives.

Sous-composante 2: Filières animales

Le développement de l'élevage dans les zones de montagne de l'Atlas revêt un caractère primordial pour la trésorerie des petits agriculteurs. Les actions du Projet porteront principalement sur: i) le développement de l'élevage extensif ovin et caprin avec distribution de 300 reproducteurs mâles et de 1300 femelles; ii) la création et l'équipement de 45 points d'eau; iii) l'encadrement des éleveurs pour améliorer la conduite et la productivité de leurs élevages (avec l'appui de l'ANOC); iv) l'adoption de l'agriculture de conservation par l'amélioration de la jachère (900 ha); v) l'appui à la valorisation du lait par la mise en place de centres de collecte et leur encadrement (réhabilitation de 2 centres et construction d'un nouveau centre); et vi) le développement de la filière apicole par la distribution de ruches pleines et d'équipements aux apiculteurs groupés en coopératives.

Sous-composante 3: Diversification des sources de revenus

Les actions à financer par le Projet portent essentiellement sur l'appui au lancement de petits projets générateurs de revenus à travers: i) la formation pratique sur la gestion technique et financière et ii) un accompagnement pour l'acquisition d'équipement et l'accès au financement. L'action concernera aussi les populations résidant dans les zones péri-forestières et sera accompagnée de la distribution de fours améliorés pour réduire la pression sur les ressources forestières.

5.2 Composante 2: Aménagements hydro-agricoles, protection des terres de culture et pistes agricoles

Le projet vise à apporter une contribution dans ce domaine. Cette composante est structurée en 3 sous-composantes: i) aménagements hydro-agricoles ii) protection des terres de culture contre l'érosion et iii) aménagement de pistes agricoles.

Sous-composante 1: Aménagements hydro-agricoles

Les aménagements hydro-agricoles couvriront un total d'environ 2780 ha. Les actions à financer consisteront en: i) les études de faisabilité et d'exécution; ii) la réhabilitation par bétonnage de séguias (approximativement 170 km); iii) le renforcement des capacités des Associations des usagers de l'eau agricole (AUEA) dans la gestion et l'entretien des réseaux d'irrigation; et iv) l'amélioration de l'efficience de l'irrigation.

Sous-composante 2: Protection des terres de culture contre l'érosion

La protection se fera par la réalisation d'ouvrages permettant la correction des pentes d'écoulement limitant ainsi les phénomènes de laminage par les crues, la stabilisation des ravins et des berges d'oueds et la rétention et limitation des charriages. La conception de ces ouvrages est basée sur des constructions en gabions (environ 68.000 m^3).

Sous composante 3: Pistes agricoles

Le Projet se concentrera sur les priorités établies par les populations en matière de pistes agricoles Ces pistes, environ 144 km, permettront de desservir les zones de production, les unités de valorisation et les centres de commercialisation. La priorité sera donnée à la réhabilitation des tronçons dégradés et à la remise en état des ouvrages de franchissement au niveau des pistes existantes. L'ouverture de nouveaux tronçons de pistes pourra être envisagée dans certaines zones.

II Dispositions relatives à l'exécution

A. Coordination

1. Le MAPM assumera l'entière responsabilité de la mise en œuvre du Projet à travers la Direction du développement de l'espace rural et des zones de montagne (DDERZM). La DDERZM assurera la coordination et la consolidation des PTBA, le suivi et la supervision du Projet au niveau central.

2. Au niveau régional, la coordination et la supervision du Projet seront assurées par les deux Directeurs régionaux de l'agriculture.

3. Au niveau provincial, la programmation des activités et leur mise en œuvre seront assurées par l'ORMVAO pour les provinces de Ouarzazate et Tinghir et par la DPA de Béni Mellal pour la province de Béni Mellal.

B. Gestion

1. Direction du projet

Les agences d'exécution du Projet seront l'ORMVAO et la DPA de Béni Mellal. Les Directeurs de l'ORMVAO et de la DPA de Béni Mellal assureront le rôle de directeurs du Projet et de sous-ordonnateurs des dépenses. Pour cela, ils seront assistés par une Unité de Gestion Provinciale du Projet (UGPP).

2. Comité National de Pilotage (CNP)

Etablissement. Un CNP sera créé par décision du Ministre de l'agriculture et de la pêche maritime.

Composition. Le CNP sera présidé par le Secrétaire Général du MAPM ou son représentant et réunira les représentants des Directions centrales et établissements publics du MAPM et des autres départements et institutions concernées.

Responsabilités. Le CNP aura un rôle d'orientation et de coordination globale du Projet. Le secrétariat du CNP sera assuré par l'UCCP.

3. Unité centrale de coordination du Projet (UCCP)

Etablissement. L'UCPP sera créée par décision du Directeur de la DDERZM.

Composition. L'UCPP sera dirigée par un cadre du MAPM, ayant une expérience en matière de développement rural intégré, et sera renforcée par trois cadres spécialisés: un coordinateur-adjoint, un spécialiste en suivi évaluation et un responsable de gestion financière, tous recrutés dans le cadre de contrats d'assistance technique sur toute la durée du projet.

Responsabilités: L'UCCP aura pour tâche de coordonner l'ensemble du Projet en termes de planification, de programmation, de mise en œuvre, de consolidation des réalisations et de suivi-évaluation. L'UCCP sera responsable de la consolidation des données et de l'élaboration des différents rapports relatifs aux réalisations physiques et financières du projet.

4. Unité de Gestion Provinciale du Projet (UGPP)

Etablissement. Par décision du DPA et du directeur de l'ORMVAO, deux UGPP seront mises en place.

Composition. Chaque UGPP sera dirigée par un cadre technique exerçant, de préférence, au sein de ces institutions. Les UGPP seront constituées de spécialistes-matières, de techniciens et d'animateurs recrutés dans le cadre de contrats d'assistance technique. Les spécialistes en gestion financière et en suivi-évaluation devront être engagés sur toute la durée du projet.

Responsabilités. En plus de la responsabilité de mise en œuvre des activités du projet, chaque UGPP, sera en charge notamment de: i) la préparation concertée du PTBA; ii) la collecte d'informations et la mise en application du système de suivi-évaluation; iii) l'élaboration de rapports d'activités semestriels et annuels; et iv) la réalisation d'enquêtes conformes aux normes du FIDA (SYGRI) aussi bien pour l'établissement d'une situation de référence au démarrage du Projet, qu'á la fin du Projet pour l'évaluation des effets et impacts.

C. Mise en œuvre des composantes

1. Les services techniques de la DPA de Béni Mellal et de l'ORMVA d'Ouarzazate assureront, en coordination totale avec les UGPP, la mise en œuvre des activités du Projet. Les services de support de la DPA et de l'ORMVA assureront l'appui comptable et financier ainsi que l'appui à la gestion des matériels et équipements du Projet.

2. Le personnel nécessaire à la mise en œuvre du Projet proviendra en premier lieu des ressources disponibles au niveau des différentes structures du MAPM et, le cas échéant, sera mobilisé à travers le recours à l'assistance technique.

3. Des partenariats seront conclus avec les institutions publiques, semi-publiques ou privées.

4. Les modalités d'exécution du Projet seront détaillées dans le manuel des procédures de gestion opérationnelle, financière et comptable du projet établi à cet effet, ainsi que les modalités de mise en œuvre du programme de Coopération Sud-Sud et Triangulaire (CSST).

D. Suivi-évaluation

1. Dans un délai maximum d'une année à compter de l'entrée en vigueur de l'Accord, le Projet mettra en place un système de suivi-évaluation permettant de répondre aux besoins du Projet, de l'Emprunteur/Bénéficiaire ainsi que du FIDA (SYGRI).

2. La conception, la mise en place et la supervision du fonctionnement du système de suivi-évaluation incluant le Système d'Information Géographique) seront assurées par la DDERZM.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. Affectation des fonds du prêt et du don. a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur les fonds du prêt et du don ainsi que le montant du prêt et du don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie	Montant du prêt affecté (Exprimé en EUR)	Montant du don affecté (Exprimé en EUR)	% des dépenses autorisées a financer
1. Aménagements et travaux	19 330 000		100% HT et hors Contribution du Gouvernement et des bénéficiaires
2. Équipements, véhicules et matériels	11 125 000	0	100% HT et hors Contribution du Gouvernement et des bénéficiaires
3. Formation et assistance technique	5 640 000	1 145 000	100% HT et hors Contribution du Gouvernement et des bénéficiaires
4. Études et conventions	1 610 000	145 000	100% HT et hors Contribution du Gouvernement et des bénéficiaires
5. Coûts récurrents	875 000		
Non alloué	2 030 000		
Total	40 610 000	1 290 000	

a) Catégorie 3 « Formation et assistance technique »:le montant du don affecté à cette catégorie de dépenses comprend un montant de 900.000 EUR dédié à la Coopération Sud-Sud et triangulaire (CSST); l'objectif étant de valoriser et partager l'expérience et le savoir-faire du Maroc en matière de développement agricole et rural. Cette initiative facilitera le transfert de technologie, le renforcement de capacités des autorités nationales et associations de producteurs, la gestion des savoirs et le dialogue sur les politiques agricoles et rurales avec les pays du Sud.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la Section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit de l'Emprunteur/Bénéficiaire de solliciter des retraits du Compte de prêt et du Compte de don si l'Emprunteur/Bénéficiaire n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le Fonds a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

1. Taxes. L'Emprunteur/Bénéficiaire prend en charge l'ensemble des droits, impôts et taxes grevant les biens et services nécessaires au Projet. La valeur de l'ensemble de ces taxes est considérée comme constituant une partie de la contribution de l'Emprunteur/Bénéficiaire.

2. Recrutement du personnel. La sélection du personnel du Projet se fera sur une base compétitive, selon les procédures actuelles de l'Emprunteur/Bénéficiaire, sur la base de contrats renouvelables dont la durée ne pourra excéder la durée du Projet. Le recrutement des cadres principaux du Projet et, le cas échéant, la décision de rompre leur contrat, seront décidés en accord avec le Fonds. Le personnel du Projet sera soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat ou à leur affectation en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement et la gestion des cadres principaux du Projet et du personnel d'appui seront soumis aux procédures en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur/Bénéficiaire.

3. Egalité. Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Projet, conformément aux lois en vigueur sur le territoire de l'Emprunteur/Bénéficiaire. Cependant, l'Emprunteur/Bénéficiaire s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes, notamment aux postes techniques à pourvoir dans le cadre du Projet.

Conditions générales
(à annexer)

Cadre logique

Chaîne logique	Indicateurs					Moyens de vérification			Hypothèses/ Risque
	Indicateurs	Référence[1]	An 1	Mi-parcours	Achèvement	Source	Fréquence	Responsabilité	
Objectif global: Contribuer à réduire la pauvreté et améliorer les conditions de vie des populations rurales des zones de montagne.	% de réduction du niveau de pauvreté rurale d'ici 2023		Enquêtes de référence		Réduction de 30%	Statistiques nationales	Situation de référence et enquête finale	IFAD, UCCP, SSE	Les conditions macroéconomiques continuent à s'améliorer.
	% de diminution de malnutrition chronique en milieurural: enfants moins de 5 ans		Enquêtes de référence		Diminution entre 20% et 25%	Enquête SYGRI, socio-économique et finale	Début et fin du projet	UCCP, UGP provincial, SSE	Accès au service des soins et à l'éducation nutritionnelle en amélioration
Objectifs de développement: amélioration des revenus, accès aux marchés, gestion durable des ressources naturelles, et diversification des sources de revenu	% d'augmentation des revenus des ménages		Enquêtes de référence		Augmentation des revenus entre 20 et 25%	Statistique du MAFP Enquêtes Rapports d'activité des UGP provinciales	Études de référence et thématiques Examen à mi-parcours et d'achèvement	UCCP, UGP provincial, SSE	Le Maroc poursuit la politique engagée en faveur de l'adaptation au changement climatique.
Composante 1: Développement et valorisation des filières agricoles									
Effet 1: L'augmentation de la production etla valorisation en aval des filières ont amélioré les revenus des groupes cibles	<u>Augmentation des rendements:</u> ▪ Pommier ▪ Pomme de terre ▪ Viande ovine ▪ Safran ▪ Miel de qualité	20 T/ha 0,2 T/ha 20 kg 1,5 kg/ha 3 kg/ruche	Enquêtes de référence		▪ 65% ▪ 23% ▪ 66 à 83% ▪ 50 à 100% ▪ 50% à100%	Statistiques; Enquêtes sur les rendements	Référence, EMP et d'achèvement	UCCP, UGP provinciales, SSE	La pluviométrie dans la zone est satisfaisante pour l'irrigation par les eaux de surface et souterraines renouvelables

[1] *Les valeurs des indicateurs de référence seront fixées lors de l'enquête qui sera menée en année 1 pour l'établissement de la situation de référence.*

Chaîne logique	Indicateurs					Moyens de vérification			Hypothèses/ Risque
	Indicateurs	Référence[1]	An 1	Mi-parcours	Achèvement	Source	Fréquence	Responsabilité	
Composante 2: Aménagements hydro-agricoles, protection des terres de cultures et pistes agricoles									
Effet 2: La gestion des ressources naturelles et les activités de diversification des sources de revenu renforcent la résilience des populations et des systèmes de production	▪ % des superficies aménagées en PMH gérées conformément aux nécessités de l'économie d'eau ▪ Taux de réduction de l'érosion dans les zones aménagées en ouvrages de conservation des sols	50% 50%			80% 80%	Statistiques Enquêtes Rapports d'activité UCP	Référence, EMP et achèvement Rapports d'activité	UCCP, UGP, services techniques des agences d'exécution et SSE UCCP, UGP, services techniques des agences d'exécution, SSE et DPEFLCD	Irrigants bien formés en matière de gestion des réseaux d'irrigation et d'économie d'eau. Agriculteurs sensibilisés en matière d'entretien des ouvrages réalisés
	▪ Taux d'augmentation des revenus des promoteurs d'AGR dans la zone du projet				Augmentation des revenus de 30% à 45%	Statistiques Enquêtes Rapports d'activités UCP	Référence, RMP et achèvement	UCCP, UGP provinciales, SSE	Appuis convergents de l'ORMVAO ou de la DPA, de l'INDH et de la SFDA (Tamwil Al Fellah)
	▪ Nombre d'emplois créés pour les femmes et les jeunes				▪ 4 000 équivalents emplois permanents	Rapports d'activités Enquête sur l'impact	Référence, EMP et achèvement	UCCP, UGP provinciales, SSE	Appuis convergents de l'ORMVAO ou de la DPA, de l'INDH et de la SFDA (Tamwil Al Fellah)